محضر الجلسة رقم 161

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

يخصص مجلسنا هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي"، والذي أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أتقدم في البداية باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وللسيد وزير الصناعة والتجارة على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المدرج في جدول أعمال مجلسنا في هذه الجلسة.

وفي البداية، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون موضوع جدول الأعمال الذي سبقت الإشارة إليه.

تفضلوا، السيدة الوزيرة، لتقديم هذا المشروع نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية، نيابة عن السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة قامت بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية بإعداد مشروع هاذ القانون، وذلك لتحقيق الانسجام مع النصوص القانونية الجاري بها العمل.

فتتجلى أهم المقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415، التي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز آخر ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار.

ويتجلى الهدف الأساسي من نسخ هاذ المادة المذكورة أعلاه (43) في تحقيق الملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل، لاسيما مقتضيات قانون الإطار الرقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي لا يستثني مشاريع الاستثمار المنجزة في القطاع الصناعي من الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار من جهة مع مقتضيات كذلك قانون الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي نص على أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة من جهة أخرى.

كما يستهدف مشروع هذا القانون من نسخ المادة 43 تحقيق الانسجام مع مقتضيات قانون المالية الجديد لهاذ السنة 24، الذي تم بمقتضاه نسخ المادة 165 منه، التي كانت تنص على عدم الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

تلكم، باختصار، الخطوط العريضة لمشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون 19.94.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء مجلسكم الموقر، راجيا أن ينال رضاكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التقديم.

نمر إلى تقرير لجنة القطاعات الإنتاجية وأعتقد أنه هذا التقرير قد تم توزيعه ورقيا والكترونيا.

والآن نمر إلى المناقشة، الفرق والمجموعات الراغبة في مناقشة هذا المشروع.

لا، غير باش نتافقو، هل تسلمون المداخلات مكتوبة؟

إذن نسجل على أن جميع الفرق والمجموعات المكونة لهذا المجلس سلمت مداخلاتها المتعلقة بمناقشة مشروع القانون المذكور مكتوبة.

إذا لم تكن هناك أية ملاحظة نمر إلى التصويت على هذا النص، يتعلق الأمر بمادة فريدة تم التصويت عليها في اللجنة المعنية، بالإجماع.

إذن **أعرض المادة الفريدة للتصويت:**

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 02.

إذن **أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:**

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 02.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".**

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لدراسة "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي"، بعدما وافقت عليه لجنة القطاعات الإنتاجية بالإجماع.

هذا المشروع الذي يهدف إلى مواكبة الاستثمار الصناعي الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، يأتي انسجاما مع أهداف القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتيسير عملية جذب الاستثمارات عبر إجراءات تحفيزية مشجعة. وذلك في إطار المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتبسيط عملية الاستثمار وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع هذا القانون الذي جاء لنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي بالرغم من محدودية مواده، إلا أن مضمونه وأهدافه جد كبرى تتمثل في تحقيق الملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال، لاسيما مع مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار "الذي لا يستثني مشاريع الاستثمار المنجزة في القطاع الصناعي من الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار"، ومقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي نص في المادة 3 منه على "أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي" والأولويات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة.

كما أن مشروع هذا القانون يهدف كذلك إلى تحقيق الانسجام مع مقتضيات قانون المالية الجديد لسنة 2024 الذي تم بمقتضاه نسخ المادة 195 منه التي كانت تنص على عدم الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بإيجابية كبيرة قيام الحكومة بتعديل هذا القانون المهم، وملاءمته مع التحولات التي تعرفها المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار، التي من شأنها تعزيز مكانة المغرب كمنصة استثمارية دولية مهمة، ووجهة استثمارية ذات جاذبية إقليميا ودوليا، لاسيما فيما يتعلق بأنظمة الدعم المتعلقة بالاستثمار، حتى تكون أكثر فاعلية ومساهمة في الإقلاع الصناعي والتوجه الاستثماري الذي تعرفه بلادنا في الآونة الأخيرة.

وبهذه المناسبة ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تم بذلها من طرف الحكومة، والنتائج التي تم تحقيقها لتعزيز معظم جهات المملكة بمناطق صناعية تساهم في تحقيق إقلاع صناعي حقيقي، باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وتحقيق التنمية المستدامة، مما يتعين معه العمل على المزيد من تطوير البنية التحتية لهذه المناطق وتوفير الخدمات الضرورية، مثل الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات، في أفق تحقيق بيئة ملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فضاءات مواتية للاستثمار وسهلة الولوج، لاسيما لفائدة المقاولين الصغار والشباب والمتوسطين.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقا مما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر مشروع هذا

القانون على درجة كبيرة من الأهمية وسنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بعد أن تم تحديث جميع أنظمة الدعم المتعلقة بالاستثمار، سواء بالنسبة للمقاولات المغربية أو الأجنبية، بموجب القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي نص ضمن فصوله على نظام دعم من أجل تشجيع الاستثمار يتمثل في منح استثمار مشتركة لفائدة مشاريع الاستثمار وفقا لمعايير محددة بنص تنظيمي، ومنح استثمارات إضافية (منح ترابية) لمشاريع الاستثمار المنجزة بالجهة أو الأقاليم أو العمالات ومنح قطاعية تمنح لفائدة المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية.

وبمقتضى قانون المالية 2024 تم نسخ المادة 165 من المدونة العامة للضرائب التي كانت تنص في البند الأول منها على أنه لا يجوز الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

وقد جاء القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح النظام الجبائي على أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي وللأولويات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة.

إلا أن مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.24 المتعلق بالتسريع الصناعي تنص على أنه لا يجوز أن يجمع بين المنافع الممنوحة بموجب هذا القانون وبين أي منافع أخرى مقررة في نصوص تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار، مما يجعل مقتضيات هذه المادة متجاوزة وغير ذات موضوع نظرا للاعتبارات السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يساند مبادرة "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي" من أجل المحافظة على الدينامية الكبيرة والمتميزة للصناعة المغربية التي تستجيب للتوجهات الملكية السامية، حيث ستستفيد المشاريع المقامة في مناطق التسريع الصناعي من منافع آليات الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار الجديد، لجعل المشاريع المنجزة بمناطق التسريع الصناعي أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بالاستفادة من مزايا الميثاق الجديد للاستثمار والمزايا المتعلقة بمناطق التسريع الصناعي مع العلم أنها ذات طبيعة مختلفة.

وبذلك، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون في مادته الفريدة بنسخ مقتضيات القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، وذلك قصد تحقيق الملاءمة مع مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

والسلام عليكم ورحمته الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض وجهة نظرنا حول "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

في البداية، أود أن أنوه بعمل اللجنة وبالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المشروع الهام الذي يأتي لتحقيق الملاءمة مع كل من مقتضيات القانون رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار ونصوصه التطبيقية التي تنص على نظام دعم من أجل تشجيع الاستثمار وفقا لمعايير محددة بنص تنظيمي، ومنح استثمارية إضافية، وكذا انسجاما مع أحكام القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح النظام الجبائي.

كما يهدف هذا النص التشريعي بالأساس إلى نسخ مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي التي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز إضافي ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن جوهر وفلسفة هذه المقتضيات الجديدة التي تضمنها مشروع هذا القانون، والذي يندرج في إطار سياسة الإصلاح التدريجي للإطار القانوني المنظم للقطاع الصناعي.

وفي نفس السياق، نود الإشارة إلى أن ميثاق الاستثمار وضع بالأساس لخلق العدالة المجالية، خاصة أن هناك جهات استطاعت جلب الاستثمارات لما لها من مؤهلات وبنيات تحتية، في حين هناك جهات خارجة عن ركب التطور الاقتصادي والصناعي، وبالتالي لابد من العمل على ضمان تكريس العدالة المجالية كمعطى ثابت في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى كون ميثاق الاستثمار الجديد الذي عزز من فرص خلق بيئة حاضنة للنمو الاقتصادي، يعرف تنزيل مقتضياته عددا من الإكراهات والتحديات أمام المستثمرين، يتجلى أهمها في صعوبة فهم وتطبيق تلك

المقتضيات أمام المستثمرين الأجانب على وجه التحديد، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية حتى لا تشكل عائقا أمام تنفيذ ميثاق الاستثمار.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا مشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

إن الفهم العميق لمناقشة هذا المشروع يتطلب استحضار السياق التشريعي العام الذي يأتي في إطاره والذي يرتبط بمجموعة من النصوص التشريعية تشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية.

فإذا كان الجانب الاجتماعي عرف ورشا تشريعيا كبيرا فإن الجانب الاقتصادي لا يقل حركية عنه، ومرد ذلك إلى الإرادة الملكية السامية للنهوض بالاستثمار العمومي والخاص عبر وضع خطط قطاعية منسجمة وآليات محفزة ومتكاملة للاستثمار، وذلك تماشيا مع رؤية جلالته من أجل تحقيق السيادة الوطنية في عدة مجالات، ورفع التحديات الدولية الراهنة.

وباعتبار الاستثمار رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، نشيد بالمجهودات الكبيرة المبذولة التي ساهمت تنشيط الاستثمار وتحقيق انخراط كبير في القطاعات الواعدة والمنتجة وجلب الاستثمار الخاص والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي.

ونظرا للتطور الذي أصبحت تعرفه مناطق التسريع الصناعي، ومن أجل جعلها مناطق أكثر جاذبية للاستثمار تستجيب لانتظارات المستثمرين، كان لازما تحقيق نوع من الملاءمة مع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، وهو ما يهدف إليه مشروع هذا القانون، وذلك بنسخ المادة 43 من قانون مناطق التسريع الصناعي لفسح المجال لإمكانية المزج بين منافع الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار والامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون، مما سيعزز من حظوظ المملكة من استقطاب المزيد من الاستثمارات وجعلها وجهة استثمارية ذات جاذبية.

وبهذه المناسبة، ومن أجل التنزيل الصحيح لمقتضيات ميثاق الاستثمار بما يقوي جاذبية المملكة للاستثمارات الخاصة والعامة وإزالة الصعوبات التي تحول دون إقلاع حقيقي، وتسهيل عملية الاستثمار خارج وداخل مناطق التسريع الصناعي، يتعين التأكيد على أن عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال خصوص على مستوى تخليق الحياة العامة وتبسيط المساطر، حيث أنه رغم إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المهمة في هذا المجال، مثل قانون تبسيط المساطر الإدارية وميثاق المرافق العمومية، إلا أن الإدارة لازالت تشكل أحيانا في بعض المناطق عائقا أمام الاستثمارات.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة التي نخصصها للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمنطق التسريع الصناعي.

وهو مشروع القانون التي يأتي في سياق مواكبة الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، والذي أتى يتضمن مادة فريدة تنص على نسخ مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، والتي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز إضافي ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار، وذلك بغرض تجاوز أي غموض في هذا الشأن، وضمان الانسجام بين النصوص القانونية الجاري بها العمل، لاسيما مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

السيد الوزير،

بالنظر إلى أهمية هذا المقتضى التشريعي في مواكبة الاستثمار الصناعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمكين المشاريع المقامة في مناطق التسريع الصناعي من الاستفادة من مختلف منافع آليات الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار، خصوصا وأن العديد من المنافع المرتبطة بوضع منطقة التسريع الصناعي قد انخفضت بشكل كبير منذ تاريخ المصادقة على القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

كما أن الإبقاء على عدم إمكانية الجمع بين المنافع المرتبطة بمناطق التسريع الصناعي والمزايا التي يقدمها ميثاق الاستثمار من شأنه أن يحول دون إقامة عدد مهم من المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، لابد أن نستثمر مناقشة هذا القانون للتأكيد على المواقف السياسية الأصلية لمجموعتنا ودعمنا لكل ما يتعلق بتحسين المؤشرات التنموية وخاصة ما يتعلق بضرورة معالجة كافة معيقات الحرية الاقتصادية والتنافس الحر والنزيه وإغلاق كافة صنابير الريع والاحتكار التي تؤثر سلبا على مناخ الاعمال.

السيد الرئيس المحترم،

وللتذكير، فهذا القانون الذي تغير عنوانه من قانون مناطق التصدير الحرة إلى مناطق التسريع الصناعي بموجب القانون رقم 14.21 القاضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة، وهو تعبير من الدولة على رغبتها في الانتقال من دعم الانشطة التصديرية إلى دعم المقاولات الصناعية بشكل عام، هذا القانون يعكس إرادة الحكومة واستجابتها لرغبة القطاع الخاص في تبسيط مساطر الجمع بين الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمقاولات والمستثمرين والمعالجة السريعة لكافة الاكراهات التشريعية التي تقيد استفادة المستثمرين من المال العام والولوج إلى التحفيزات والمنح التي تقدمها الدولة من المال العام، تشجيعا للاستثمار.

ونتمنى، بالمناسبة، أن تعبر الحكومة على نفس الجدية والفعالية في معالجة الإشكالات التي تواجهها الفئات الهشة في الاستفادة من منح اجتماعية بسيطة في حدود 500 درهم تمنع الأرامل والفقراء من الجمع بينها وبين منح بسيطة من قبيل "تيسير" ومنح الطلبة وغيرها، لذلك نستثمر هذه الفرصة لدعوة الحكومة الى التسريع بمعالجة المشاكل التي واجهت المعنيين بالدعم المباشر والتغطية الصحية وغيرها.

وتشكل محطة مناقشة هذا القانون هي كذلك فرصة مواتية لتجديد مناقشة الاشكالات المرتبطة بالاستثمار وبالدعم العمومي الذي تقدمه الحكومة من المال العام للمستثمرين، دون أن ينعكس ذلك بشكل معقول على إحداث مناصب شغل حقيقية ومباشرة، ودون أن يسهم ذلك في تنمية المناطق المعنية بهذه الاستثمارات، فلابد من وضع قواعد واضحة لتقييم أثر المنح الممنوحة للاستثمار، وخاصة على مستوى فرص الشغل وتنمية المناطق المعنية والمحافظة على ديمومة الموارد ومقتضيات التنمية المستدامة.

ورغم أن هذا القانون يتضمن مادة فريدة تقضي بنسخ مادة أخيرة من قانون وقع تغييره عدة مرات، فهذه المادة لها كلفة مالية كبيرة على المالية العمومية، بالنظر لكونها مادة تشريعية تفتح الباب للمزيد من النفقات المتعلقة بمنح المال العام للمستثمرين في هذه المناطق بعد استفادتهم سابقا من امتيازات وتحفيزات أخرى، وكنا نتمنى من الحكومة أن تقدم لنا الأثر المالي لحذف هذه المادة التشريعية.

وختاما، نأمل في مجموعة العدالة الاجتماعية أن يساهم هذا القانون في تحسين مردودية الاستثمار، وأن يندرج ضمن سياسة عامة لمعالجة العوائق البنيوية أمام الاستثمار وتشجيع ثقافة المقاولة.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7) مداخلة المستشار السيد خالد السطي/ المستشارة السيد لنى علوي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

وهو النص الذي يأتي من أجل مواكبة الدينامية التي تعرفها بلادنا على مستوى الاستثمار الصناعي، وانسجاما مع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، حيث سيسمح بإعطاء تحفيزات للمستثمرين من خلال نسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، والتي تنص على أنه "لا يجوز أن يجمع بين المنافع الممنوحة بموجب هذا القانون وبين أي منافع أخرى مقررة في نصوص تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار".

السيد الوزير المحترم،

لابد أن نشير في هذه المناسبة، كممثلين عن الإجراء، إلى دعمنا لكل المبادرات الرامية إلى تحفيز الاستثمار ببلادنا.

وبالموازاة مع ذلك، لابد من سن تشريعات أخرى مرتبطة بالاستثمار كقانون الإضراب بما يضمن ممارسة هذا الحق الدستوري وضمان حرية العمل، خصوصا وأن غياب تأطير هذا الحق يخوف المستثمرين.

وارتباطا بهذا الموضوع، لابد من تسريع إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن الدمقرطة والمحاسبة وتنظيم الحقل النقابي. وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب.

كما ندعو أيضا إلى مواصلة تنزيل مقتضيات ورش إصلاح العدالة لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء، مع تمكين هذا الجهاز بكل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية

واللوجيستيكية لأداء مهامه، مع ضرورة تسريع ورش الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل الاستثمار واستحضار مبدأ العدالة المجالية والإنصاف، مع إعطاء الأولوية لتبسيط الإجراءات، ورقمنتها، واللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري، والتمويل والوصول إلى الطلبات العمومية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على تصويتنا بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.